بسم الله الرحمن الرحيم

10/06/1447
01/12/2025

تقرير اللجنة الشرعية

تقرير اللجنة الشرعية إلى مجلس إدارة شركة هلا للتمويل حول توافق أنشطة الشركة مع الضوابط والمعايير الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

بصفتنا اللجنة الشرعية الخاصة بشركة هلا للتمويل ("اللجنة") يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخاص باللجنة عن أعمال و أنشطة شركة هلا للتمويل ("الشركة") عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وفق نطاق العمل المتفق عليه.

2. الرأي:

- *الرأي العام:*

هذا التقرير وما يتضمنه من رأي مستند على إشرافنا على أعمال الشركة المتعلقة بالالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية أولًا، ومراجعة عملياتها و أنشطتها للفترة المحددة ثانيًا، وعليه فإننا نؤكد على أن الترتيبات المالية الخاصة بالشركة والعقود والمعاملات المنفذة مع عملائها والأطراف الأخرى التي أُجريت في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 قد تمت وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة.

- *الرأي التفصيلي:*

أ. عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال السنة المالية.

ب. تم إصدار القرارات و إبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال الشركة التي عرضت على اللجنة.

ت. تم التأكد من أن الدخل المكتسب من مصادر غير متوافقة تم تخصيصها محاسبيًا بصورة واضحة، وتم دفعها أو سيتم خلال الـ 12 شهرًا القادمة للأغراض والجهات الخيرية بما يتماشى مع السياسة العامة المعتمدة من اللجنة.

ث. تم الاطلاع على تفاصيل احتساب الزكاة الخاصة بالشركة.

ج. امتثلت الشركة لمسؤولياتها الائتمانية لاسيما فيما يتعلق بتقاسم الأرباح والخسائر مع مختلف أصحاب المصلحة المشاركين من خلال تطبيق معاملة عادلة ومنصفة لأصحاب المصلحة بما يتماشى مع العقود ذات الصلة والمعايير الشرعية والمحاسبية وسياسات الشركة.

ح. اتبعت الشركة مبادئ إعداد التقارير المالية التي تعكس الطبيعة الحقيقية لخصائص المعاملات بما يتماشى مع الضوابط والمعايير الشرعية ولم يظهر لنا ارتكابها أي مخالفة لها، لا سيما فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والمطلوبات وحساب الأرباح والخسائر وتحديد أرصدة الأطراف ذات العلاقة والإبلاغ عن الأرصدة النقدية، وغير ذلك.

خ. أنشأت الشركة آلية مناسبة لتقييم مخاطر عدم الالتزام بالضوابط والمعايير الشرعية بما يتناسب مع طبيعة وحجم عملياتها ووضعت تدابير الوقاية والتصحيح اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

3. مسؤوليتنا:

تشمل مسؤولياتنا فيما يتعلق بالتزام الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية في الإشراف على تطبيق هذه المعايير والضوابط على منتجات وخدمات وعمليات الشركة، لا سيما فيما يتعلق بتصميم المعاملات (بما في ذلك الموافقة على العقود والوثائق ذات الصلة، إلخ. .). كما أننا مسؤولون أيضًا عن الإشراف وتقديم آرائنا عند الحاجة حول كيفية تنفيذ مثل هذه المعاملات وتوضيح الإجراءات اللازمة لتنفيذ قراراتنا، ونحن مطالبون أيضًا بإجراء تدقيق دوري لحالة التزام الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية.

4. المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة:

التزمت الشركة بالمعايير والضوابط الشرعية خلال تنفيذها للعقود والمعاملات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقا للمبادئ والقواعد والمعايير، على النحو المحدد وبما يتماشى مع الترتيب المنصوص عليه أدناه (أوكما هو محدد من قبل السلطات التنظيمية المعنية):

أ. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) والمتطلبات المالية ذات العلاقة الواردة في معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب. متطلبات الحوكمة الشرعية الملزمة والصادرة عن السلطات التنظيمية.

ت. القرارات والضوابط الشرعية الصادرة عن اللجنة الشرعية.

5. الاستقلالية والاعتبارات الأخلاقية:

نؤكد التزامنا بالاستقلالية وبجميع المتطلبات الأخلاقية خلال فترة التعاقد. وتشمل هذه المتطلبات تلك المحددة في معايير الحوكمة الصادرة عن الجهات التنظيمية وتلك الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، إضافة إلى قواعد أخلاقيات المهنيين في التمويل الإسلامي الصادرة عنها.

6. مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة:

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإشراف على ضمان وجود بيئة وثقافة فعالة للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، كما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إيجاد إطار عمل جيد للحوكمة والرقابة الشرعية للشركة، ووضع استراتيجية للالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية، والإشراف على الإدارة في تنفيذها وتحقيق الأهداف المرجوة.

مسؤوليات الإدارة

تتحمل الإدارة مسؤولية تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية والتأكد من أن الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية جزء لا يتجزأ من الأداء اليومي للشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن ضمان أن الترتيبات المالية والعقود والمعاملات المالية ذات الآثار شرعية والمبرمة مع عملاء الشركة والأطراف الأخرى والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في جوهرها وفي شكلها القانوني، متوافقة مع مقتضيات المعايير والضوابط الشرعية. هذا وإن الإدارة مسؤولة أيضًا عن تصميم وتنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بالآليات المحاسبية ذات الصلة.

7. المصادقة:

تمت الموافقة على هذا التقرير وتوقيعه من قبل جميع أعضاء اللجنة الشرعية.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد،،،

الاسم	المنصب	التوقيع
الشيخ د. أحمد صالح الغامدي	رئيس اللجنة الشرعية	
الشيخ فراز حنيف آدم	عضو اللجنة الشرعية	Faraz Adam

شركة المرجع للاستشارات المهنية
س.ت. ٤٠٣٠٢٤٥١٦٧